

كارن أبوالخير
المستشارة الأكاديمية للشؤون الدولية
المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية
- القاهرة

تحولات كبرى:

مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

أثار تصويت الشعب البريطاني لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي جدلاً بين الخبراء والباحثين في المراكز البحثية العالمية حول تداعيات الاستفتاء على الاتحاد الأوروبي، وفاعلية النظم الديمقراطية الليبرالية، ومستقبل النظام الدولي في ظل التحولات الفجائية غير المتوقعة التي تكاد تعصف بثوابت التفاعلات العالمية.

أولاً: دلالات نتائج الاستفتاء البريطاني

في تطور مفاجئ وغير متوقع، صوت الشعب البريطاني لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة حوالي 52%، بينما عارض ذلك 48% من المصوتين بعد حملة ترويجية اتسمت بالاستقطاب الحاد والتجاهل شبه التام للمكاسب التي جنتها بريطانيا من انضمامها للاتحاد والتداعيات السلبية المترتبة على خروجها منه، وهو ما تجلي في الاحتفالات بنتيجة الاستفتاء ووصفه بيوم الاستقلال من جانب مؤيدي الانفصال في مقابل وصفه بيوم "الجمعة الأسود" من جانب المعارضين[1].

وامتدت حالة الاستقطاب إلى الساحة الأوروبية، حيث امتزجت مظاهر الصدمة والإخفاق على وجوه قادة الحكومات الأوروبية خلال تعليقهم على نتائج الاستفتاء، بينما بدت ملامح الاحتفاء واضحةً على وجوه قيادات الأحزاب والتيارات المناهضة للاندماج الأوروبي، وعلى رأسهم مارين لوبن في فرنسا.

وفي السياق ذاته دخلت بريطانيا، وبالتبعية الاتحاد الأوروبي، في حالة ممتدة من "عدم اليقين" فيما يتعلق بالمستقبل، وجاءت الأسئلة المطروحة من المعلقين أكثر بكثير من الإجابات المتاحة، وربما كان على رأس هذه الأسئلة، لماذا تجاهل الشعب البريطاني كل نصائح الخبراء الذين أوضحوا مراراً وتكراراً مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الطرفين؟ ومدى اعتبار حالة الاستقطاب وعدم اليقين مؤشراً على أن النظم الديمقراطية أصبحت في خطر، وتفتقد للفاعلية في إدارة شؤون المجتمعات.

ويستدل على ذلك بالأزمات التي تفجرت داخل حزبي المحافظين والعمال باستقالة كاميرون من رئاسة حزب عمال، وتصويت غالبية أعضاء البرلمان على ضرورة استقالة حزب العمال، كما امتدت التعقيدات إلى البرلمان البريطاني الذي يفترض أن يقوم بتنفيذ سياسة تم تمريرها بالاستفتاء الشعبي دون أن تحظي بدعم الأغلبية في البرلمان.

على مستوى آخر أدت نتائج الاستفتاء لتفجير الانقسامات المناطقية داخل بريطانيا، فقد صوتت كل من إسكتلندا وإيرلندا الشمالية ولندن العاصمة بشكل واضح في اتجاه البقاء داخل الاتحاد، بل وذهبت رئيسة وزراء حكومة اسكتلندا بنفسها إلى بروكسل لتلتقي مع بعض قيادات مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتؤكد عزمها على إيجاد وسيلة للبقاء بداخله، بما في ذلك إعادة التصويت على الانفصال من المملكة المتحدة[2].

تطرح هذه التطورات تساؤلات حقيقية حول فاعلية المؤسسات الديمقراطية في الحفاظ على تماسك النظام السياسي في ظل الصدام بين الديمقراطية المباشرة من خلال الاستفتاءات الشعبية والديمقراطية التمثيلية



مـن خـلال البرلمـان، فضـلاً عـن تداعيـات الاسـتفتاء عـلى تماسـك بريطانيـا ومصـير الاتحـاد الأوروبي عـلى أثـر صعـود التيـارات القوميـة الرافضـة للاتحـاد.

ثانياً: تراجع فاعلية النظم الليبرالية

تبـدو النظـم السياسـية الليبراليـة بعـد صدمـة انسـحاب المملكـة المتحـدة مـن الاتحـاد الأوروبي، وكأنهـا "رهينـة" مجموعـات وأفـراد قادريـن عـلى اسـتغلال الحريـات التـي تشـكل القاعـدة الأساسـية لبنـاء الديمقراطيـة، مـن أجـل حشـد الدعـم لأفـكار وتوجهـات شـعبوية تعظـم مـن اعتبـارات بالهويـة والصراعـات التاريخيـة والقيـم الثقافيـة التقليديـة، وتشـن حربـاً بـلا هـوادة عـلى النخـب والقيـادات السياسـية.

ووصـف سـتيفن والـت اسـتفتاء بريطانيـا بأنـه "انهيـار النظـام العالمـي الليـبرالي"، لأن حالـة الاسـتقطاب التـي يخلقهـا خطـاب القوميـين تقـوض مـن قـدرة النظـم الليبراليـة الغربيـة عـلى تجـاوز الخـلاف والتوصـل إلى حلـول وسـط ممـا يزيـد مـن ضعفهـا عـلى إدارة الخلافـات وهـو مـا يمتـد ليشـمل كافـة النظـم السياسـية الليبراليـة بمـا في ذلـك الولايـات المتحـدة[3].

وفي السـياق ذاتـه تنـاول جوناثـان روش زميـل مؤسسـة بروكنجـز في مقالـه في دوريـة الأتلانتيـك في أغسـطس 2016 تداعيـات تراجـع ثقـة الـرأي العـام الأمريـكي في النخبـة السياسـية، حيـث تسـود حالـة مـن "الكراهيـة" للسياسـة والسياسـيين، وحلـول الوسـط التـي تـؤدي لاسـتبعاد الحلـول البسـيطة والواضحـة للمشـكلات العامـة، لأن الطبقـة السياسـية فاسـدة ولا تهتـم إلا بمصالحهـا.

كـما أشـار جوناثـان إلى تعـرض النظـام السـياسي الأمريـكي لإضعـاف مؤسسـاته الأساسـية وتقليـص الـدور السـياسي للوسـطاء السياسـيين، مثـل القيـادات الحزبيـة والبرلمانيـة والقائمـين عـلى إدارة النظـم الداخليـة للأحـزاب وللعمـل في الكونجـرس مـن خـلال تفاعـلات "خلـف الأبـواب المغلقـة" للتوافـق وتكويـن التحالفـات، وربـط مصالـح المرشـحين كأشـخاص بمصلحـة الحـزب كمؤسسـة، بمـا يضمـن اسـتمرارية العمـل في الكونجـرس والحكومـة عـلى حـد سـواء[4].

لكـن مـع تراجـع نفـوذ الوسـطاء، افتقـدت عنـاصر النظـام السـياسي للتنسـيق وأضحـى الناخبـون والسياسـيون والنشـطاء يـؤدون أدوارهـم بشـكل انفـرادي، ممـا أدى لتفـكك النظـام مـن الداخـل، خاصـة في ظـل تصاعـد الاعتـماد عـلى الانتخابـات التمهيديـة المبـاشرة لاختيـار المرشـحين الرئاسـيين بـدلاً مـن اختيارهـم مـن خـلال مؤتمـرات وتجمعـات حزبيـة، مـا أعطـى فاعلـين مـن خـارج النطـاق الحـزبي، ومنهـم جماعـات المصالـح والناشـطون المتحمسـون لقضايـا ثقافيـة وإيديولوجيـة معينـة، تأثـيراً أكـبر عـلى العمليـة الانتخابيـة.

كـما أن السـماح بمـا يعـرف بالسـوبر باكـس (Super PACs)، وهـي مؤسسـات خاصـة مسـموح لهـا بدعـم المرشـحين، وغـير خاضعـة للقيـود والقواعـد التـي تحكـم حصـول الأحـزاب السياسـية عـلى التمويـل، قـد أضعـف أيضـاً مـن سـيطرة الأحـزاب والسياسـيين المحترفـين عـلى العمليـة السياسـية برمتهـا.

وكانـت النتيجـة تصعيـد قيـادات مـن "خـارج السـياق السـياسي"، لا تـرى مصلحـة لهـا في الحفـاظ عـلى اسـتمرارية العمليـة السياسـية وكفـاءة المؤسسـات، سـواء حزبيـة أو تشريعيـة أو حكوميـة، بـل قـد يعمـل بعـض هـذه العنـاصر عـلى تقويـض وإضعـاف المؤسسـة الحزبيـة التـي أتـت بهـم أصـلاً إلى الكونجـرس، مثلـما فعـل المنتمـون إلى حركـة "حفـل الشـاي" بالحـزب الجمهـوري. ولا يعنـي ذلـك أن النظـام كان مـن قبـل مغلقـاً، فقـد كان يدخلـه مـن حـين لآخر عنـاصر "متمـردة"، جـاءت بأفـكار جديـدة وحيويـة لكـن النظـام كان قـادراً عـلى اسـتيعاب هـذه العنـاصر بمـا يدعـم بقـاءه[5].

لكـن حالـة الإضعـاف التـي تعرضـت لهـا المؤسسـات السياسـية قـد أدت إلى تراجـع قدرتهـا عـلى احتـواء هـذه العنـاصر المتمـردة، والتـي نجحـت في دفعـه إلى حالـة مـن العجـز المزمـن عـن التنظيـم الـذاتي والتنسـيق بـين عنـاصره، بحيـث تصبـح الفـوضى هـي الوضـع الطبيعـي السـائد في الحمـلات الانتخابيـة والمؤسسـات التشريعيـة عـلى حـد سـواء ممـا يزيـد مـن السـخط والغضـب الشـعبي تجـاه النخـب السياسـية.

ثالثاً: صعود الديمقراطية المباشرة في أوروبا

تكـررت حالـة "التشـظي" والعجـز السـياسي التـي وصفهـا روش في العديـد مـن الـدول الأوروبيـة التـي شـهدت صعـود تيـارات وحـركات وأحـزاب مـن خـارج السـياق السـياسي التقليـدي، والتـي ترفـض التخـلي عـن مواقفهـا المتشـددة لـدى وصولهـا إلى المؤسسـات التشريعيـة، كـما ترفـض الدخـول في تحالفـات مـع أحـزاب وقـوى أخـرى قـد تخالفهـا الـرأي، ومـن أبـرز الأمثلـة عـلى ذلـك حالـة العجـز عـن تشـكيل الحكومـة في إسـبانيا بعـد الانتخابـات البرلمانيـة في ديسـمبر 2015، بسـبب تفتـت المقاعـد البرلمانيـة بـين عـدد مـن الأحـزاب التقليديـة والجديـدة، ورفـض كل منهـا التحالـف مـع مـن يخلفونهـا أو ينافسـونها عـلى الدعـم الجماهـيري.

لكـن الأهـم في هـذا الصـدد هـو أن حملـة "شـيطنة" النخبـة التـي انتشرت في أوروبـا قـد امتـدت بالأسـلوب الـذي أدارت بـه النخبـة السياسـية المـشروع الأوروبي، ممـا مكـن الأحـزاب والقـوى الصاعـدة مـن خـارج السـياق التقليـدي سـواء مـن اليمـين أو اليسـار، مـن توجيـه الغضـب الشـعبي تجـاه الاتحـاد الأوروبي بمؤسسـاته وسياسـاته، وطريقتـه في إدارة الأزمـات.

وقـد شـاع الهجـوم عـلى النخـب السياسـية بشـكل كبـير في أوروبـا منـذ انـدلاع الأزمـة الماليـة العالميـة في 2008، والتـي اضطـرت الحكومـات الأوروبيـة لتوجيـه قـدر كبـير مـن الدعـم المـالي لإنقـاذ القطـاع البنـكي مـن عثرتـه، بينـما عمـدت الحكومـات نفسـها لفـرض إجـراءات تقشـفية عنيفـة لمواجهـة تداعيـات أزمـات الديـون السـيادية في عـدة دول، ومـن أهمهـا اليونـان وإسـبانيا والبرتغـال.

كان لهـذه السياسـات التقشـفية تداعيـات اجتماعيـة واسـعة، ليـس أقلهـا ارتفـاع معـدلات البطالـة بشـكل غـير مسـبوق، خاصـة بـين الشـباب، وهـو مـا زاد



قناعة الشعوب بأن الحكومات انحازت للبنوك على حساب الشعوب، خاصة عقب فضائح الفساد التي انفجرت بشكل متكرر في العديد من الدول الأوروبية، مما عزز من الإحساس بأن هناك شبكة خفية من التفاعلات بين المؤسسات المالية والنخب السياسية لا تصب في صالح الشعوب.

واستهدف الغضب الشعبي ما أسماه مارك ليونارد، مدير المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية أسلوب "الديمقراطية الدبلوماسية"، التي مثلت طريقة عمل النخبة السياسية التي خططت ونفذت وأدارت المشروع الأوروبي منذ بدايته، والتي قامت على "إخراج" القضايا السياسية الحساسة من المجال العام، وتناولها عن طريق التفاوض بين البيروقراطيين والتكنوقراط خلف "الأبواب المغلقة"، للتوصل إلى حلول وسط بين المصالح المتقاطعة والمتناقضة لمختلف الدول، دون الخضوع للابتزاز من استغلالها سياسيا أو تحفيز المشاعر القومية والوطنية التي أدت في الماضي إلى حربين عالميتين[6].

بينما أدى التوجس الشعبي من النخبة إلى صعود آلية الاستفتاء الشعبي، أو أسلوب "الديمقراطية المباشرة"، للتوصل إلى قرارات بشأن المشكلات المتعددة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي، وفي هذا الصدد أحصى ليونارد 32 طلباً باستفتاءات في 18 دولة أوروبية في المرحلة الراهنة، وكلها تعمد إلى إخضاع قضايا كان من المفترض أن تخضع للتفاوض الدبلوماسي للتصويت الشعبي، ومنها اتفاقيات للتجارة الحرة، والتصويت على الخروج من منطقة اليورو، والخروج من الاتحاد الأوروبي، وتقييد حرية الحركة بالنسبة للعمالة، وغيرها.

ويعزز أسلوب الديمقراطية المباشرة من الانقسام والاستقطاب، ويتيح للحركات والأحزاب "غير التقليدية" مثل حزب استقلال المملكة المتحدة، التسييس المتعمد لهذه القضايا من خلال خطاب يسعى لتهييج مشاعر الخوف والعداء لدى عامة الناس، وهو ما يرى العديد من المحللين أنه كان وراء نجاح حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ووصف ليونارد الديمقراطية المباشرة، بأنها معادلة صفرية، حيث إن الاستفتاءات تتطلب الاختيار لواحد من خيارين، ولا تترك مجالاً لتجاوز الخلافات السياسية والوصول إلى حلول وسط، بينما الديمقراطية الدبلوماسية تسعى لحلول يكسب منها الجميع، ويرى أن استخدام الاستفتاء لحسم قضايا مثل الهجرة أو اتفاقيات التجارة الحرة سوف يؤدي ليس فقط إلى تقويض مؤسسات التمثيل الديمقراطي في الدول الأوروبية، بل إنه سوف يؤدي إلى تدمير الاتحاد الأوروبي نفسه.

رابعاً: تأثيرات ضاغطة للتدفقات المعلوماتية

يرى دروفا جايشانكار أن مؤسسات وممارسات الديمقراطية التمثيلية تعرضت للتقويض أيضاً بسبب التطور التكنولوجي وما يتيحه من إمكانيات للحصول على المعلومات بشكل واسع، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الرضا لدى الشعوب التي تواجه بكم ضخم من المعلومات والاختيارات يعقد من قدرتها على أخذ القرار.

من جانب آخر، أتاحت تكنولوجيا المعلومات أيضاً شيوع المعلومات المغلوطة التي تصبح بعد مشاركتها بشكل واسع على المنصات المختلفة، حقيقة مسلماً بها لدى قطاعات مجتمعية واسعة، حيث أصبح من يستخدمونها يثقون في المعلومات التي يحصلون عليها من معارفهم وأصدقائهم بشكل أكبر من ثقتهم في وسائل الإعلام أو شهادات الخبراء.

وفي السياق ذاته يقتصر تفاعل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام مع من يتوافقون معهم في الرأي، ولا يحاولون التعرف على رؤى وأفكار مختلفة، ولذلك يظلون أسرى المعلومات المغلوطة التي يعتمدونها، بينما تتصاعد حدة الاستقطاب والخطاب العدائي بسبب رفض كل فريق فهم وجهة نظر الفريق الآخر.

تظل احتمالات تفكك الاتحاد الأوروبي أو اندلاع الحروب بين أطرافه مستبعدة، حيث احتفظت الدول الغربية بقدر أكبر من الكفاءة المؤسسية والتماسك مقارنة بغيرها، وبينما تبدو الأزمة السياسية متشابكة ومعقدة، فإن الاحتمال الأكثر قرباً هو أن يتم تفعيل الأسلوب التفاوضي المعتاد في عملية شاقة وطويلة من البحث عن مخرج من الأزمة الحالية، لكن حالة عدم اليقين الممتدة قد تكون لها تداعيات غير متوقعة على المديين القصير أو المتوسط.

من جانب آخر، أصبحت التفاعلات السياسية "أسيرة " التغطية الفورية والمستمرة التي تتيحها هذه الوسائل، حيث يكيف السياسيون تصريحاتهم وتصرفاتهم بما يضمن لهم أكبر قدر من الاهتمام والانتشار. وهم بالتالي يلجأون إلى التصريحات "النارية" أو التي تغذي حالة القلق والخوف لدى الرأي العام، ما يزيد من حالة الاستقطاب، كما تؤدي قدرة السياسيين على تغذية المشاعر العدائية تجاه الرأي الآخر إلى حصولهم على عدد أصوات أكبر وتعزيز نجاحهم السياسي[7].

وفي المقابل، فإن للثورة المعلوماتية مزايا عديدة، إذ لم تعد المعلومات حكراً على عدد محدود من الناس، كما أنها ساهمت في دعم شعبية وصعود قادة سياسيين من خارج النطاق التقليدي، مثل نارندرا مودي في الهند وباراك أوباما في الولايات المتحدة، حيث لعبت حملاتهم على منصات التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في حشد أصوات الناخبين الذين أوصلوهم إلى السلطة.

لكن الكاتب يرى أن مناخ "القمع الاجتماعي" الذي تولده قد يمثل خطراً أكبر على الديمقراطية التمثيلية من القمع السياسي، وأن هناك حاجة لإعادة تفكير على نطاق واسع في كيفية تعزيز قوة وكفاءة المؤسسات الديمقراطية في مواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها الثورة المعلوماتية.



خامساً: تفسيرات الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي

يظـل التسـاؤل الأهـم مطروحـاً حـول الأسـباب التـي أدت إلى تفاقـم الخلافـات الداخليـة في المجتمعـات الغربيـة الليبراليـة، خاصـة فيـما يتعلـق بالاتحاد الأوروبي، والـذي خـرج إلى الوجـود لمنـع ظهـور التوجهـات الشـعبوية والقوميـة التـي مهـدت لانـدلاع حربـين عالميتـين عـلى أرض القـارة، والـذي يكرس للتوافـق والدبلوماسـية كأسـاس للتفاعـل بـين الشـعوب وتسـوية النزاعـات.

وفي هـذا الصـدد يفسـر بعـض المحللـين التطـورات الأخـيرة بتداعيـات العولمـة وتـآكل دوائـر المسـتفيدين مـن عوائدهـا الاقتصاديـة، إلا أن الأسـباب الاقتصاديـة لا تفسـر سـبب تصاعـد الاهتـمام بالعوامـل الثقافيـة والأخلاقيـة والقوميـة. ففـي بولنـدا، عـلى سـبيل المثـال، أسـقط الناخبـون حكومـة ارتبطـت بتحقيـق نتائـج شـديدة النجـاح عـلى المسـتوى الاقتصـادي، وصعـدوا حكومـة يمينيـة تهتـم بالقيـم البولنديـة التقليديـة.

ويشـير محللـون آخـرون إلى تصاعـد نسـبة الوافديـن مـن خلفيـات ثقافيـة ودينيـة وإثنيـة مختلفـة للعيـش في إطـار مجتمعـات كانـت تتصـف قبـل ذلـك بقـدر كبـير مـن التجانـس، وبينـما يمثـل إدمـاج الأقليـات تحديـاً حقيقيـاً لأي مجتمـع، فـإن ذلـك لا يفسـر الاسـتقطاب داخـل بريطانيـا، ولا تصاعـد رغبـة اسـكتلندا في الانفصـال.

وفي مقاربـة أخـرى، يطـرح سـتيفن والـت رؤيـة مثـيرة للجـدل عـن أسـباب تصاعـد الانقسـام الداخـلي في المجتمعـات الغربيـة، في مقـال منشـور عـلى موقـع مجلـة الفوريـن بوليـسي في 17 يونيـو 2016، حيـث يـرى والـت أن الفـترات الممتـدة للسـلام قـد تسـمح بتفاقـم الخلافـات داخـل المجتمعـات المختلفـة وتراجـع كفـاءة الـدول، بالمنطـق نفسـه الـذي شـكل فيـه التنافـس الاسـتراتيجي والمخاطـر الخارجيـة سـبباً أساسـياً لظهـور الـدول المركزيـة القويـة والجماعـات القوميـة المتماسـكة[8].

وهـو يسـتند في ذلـك إلى دراسـة محوريـة لأسـتاذ العلـوم السياسـية مايـكل ديـش، نشرهـا منـذ عقديـن في دوريـة التنظيـمات الدوليـة، حيـث رأي ديـش أن الضغـوط الناتجـة عـن التنافـس الـدولي أجـبرت الـدول المتنافسـة عـلى تطويـر جيـوش قويـة وبيروقراطيـات فعالـة ونظـم لجبايـة الضرائـب، كـما دعمـت مـن نـشر المشـاعر الوطنيـة والتقليـل مـن أهميـة الخلافـات الداخليـة.

وبالمنطـق نفسـه، فـإن الانتصـار الشـامل عـلى العـدو يمكـن أن يكـون لـه تأثـير سـلبي عـلى التماسـك القومـي، وبالنسـبة لأوروبـا والغـرب بشـكل عـام، كانـت الحـرب البـاردة هـي الخطـر الخارجـي "المثـالي" الـذي لم يتطـور لحسـن الحـظ إلى حـرب واسـعة، لكنـه في الوقـت نفسـه مثـل دافعـاً قويـاً للتماسـك الداخـلي. وأدى انتهـاء الحـرب البـاردة، والـذي تواكـب مـع انخفـاض عـام في مسـتوى الصراعـات المسـلحة بشـكل عـام حـول العـالم، إلى تراجـع في كفـاءة الـدول وزيـادة الانقسـامات الداخليـة بنسـب متفاوتـة في مختلـف دول العـالم، خاصـة تلـك التـي تتميـز بالتعدديـة القوميـة أو الإثنيـة، والتـي اعتمـدت عـلى الأسـاليب القمعيـة في الحكـم[9].

ويناقـش والـت فعاليـة خطـر الهجـمات الإرهابيـة وصعـود تنظيـمات متطرفـة مسـلحة مثـل "داعـش" في دعـم التماسـك الوطنـي في المجتمعـات الغربيـة، حيـث يـرى أنهـا لا ترقـى لمرتبـة الخطـر الداهـم الـذي يحفـز التماسـك، بـل إن هـذا النـوع مـن الأخطـار مـن شـأنه أن يثـير المخـاوف مـن "الطابـور الخامـس" و"الذئـاب المنفـردة"، أي الشـك في بعـض أفـراد المجتمـع الذيـن لهـم ديـن مختلـف أو خلفيـة ثقافيـة مختلفـة، مـما يضعـف مـن تماسـك المجتمـع. مـن جانـب آخـر فـإن السياسـيين في العصـر الحـالي لديهـم اسـتعداد كبـير لاسـتغلال مخـاوف العامـة وتضخيمهـا مـن أجـل تحقيـق مكاسـب سياسـية.

وختامـاً، عـلى الرغـم مـن التاريـخ الدامـي للقـارة الأوروبيـة، تظـل احتـمالات تفـكك الاتحـاد الأوروبي أو انـدلاع الحـروب بـين أطرافـه مسـتبعدة، حيـث احتفظـت الـدول الغربيـة بقـدر أكـبر مـن الكفـاءة المؤسسـية والتماسـك مقارنـة بغيرهـا، وبينـما تبـدو الأزمـة السياسـية متشـابكة ومعقـدة، فـإن الاحتـمال الأكـثر قربـاً هـو أن يتـم تفعيـل الأسـلوب التفـاوضي التوافقـي المعتـاد في عمليـة شـاقة وطويلـة مـن البحـث عـن مخـرج مـن الأزمـة الحاليـة، لكـن حالـة عـدم اليقـين الممتـدة قـد تكـون لهـا تداعيـات غـير متوقعـة عـلى المديـين القصـير أو المتوسـط، وهـو مـا يفـرض عـلى المسـؤولين والمحللـين عـلى حـد سـواء تنميـة قدراتهـم عـلى مواجهـة احتـمالات كانـت تصنـف في السـابق باعتبارهـا مسـتبعدة وغـير قابلـة للتحقـق.

1- The UK's EU referendum: All you need to know", BBC News, June 24, 2016, accessible at: http://goo.gl/TAznzS

2- Ian Bremmer, "These 5 Facts Explain Why Brexit Could Lead to a U.K. Breakup", The Time, July 1, 2016, accessible at: http://goo.gl/eAibwV

3- Stephen M. Walt, "The Collapse of the Liberal World Order", Foreign Policy, June 26, 2016, accessible at: http://goo.gl/llSzT6

4- JONATHAN RAUCH, " How American Politics Went Insane", The Atlantic, July/August 2016, accessible at: http://goo.gl/P75GMA

5- Dan Roberts, " Trump, Brexit and demand for change: the year of the political outsider", The Guardian, June 4, 2016, accessible at: https://goo.gl/mkJuHy

6- MARK LEONARD, The Rise of Demotic Democracy in Europe, Project Syndicate, June 25, 2016, accessible at: https://goo.gl/vAGSuJ

7- Dhruva Jaishankar, Brexit: The first major casualty of digital democracy, Brookings Institution, June 29, 2016, accessible at: http://goo.gl/u0vD1B

8- Stephen M. Walt, "The Case Against Peace", Foreign Policy, June 17, 2016, accessible at: http://goo.gl/VyF8Hu

9- Michael C. Desch, "War and strong states, peace and weak states?", International Organization, Vol.50, No.2, Spring 1996, pp. 237 – 268.